

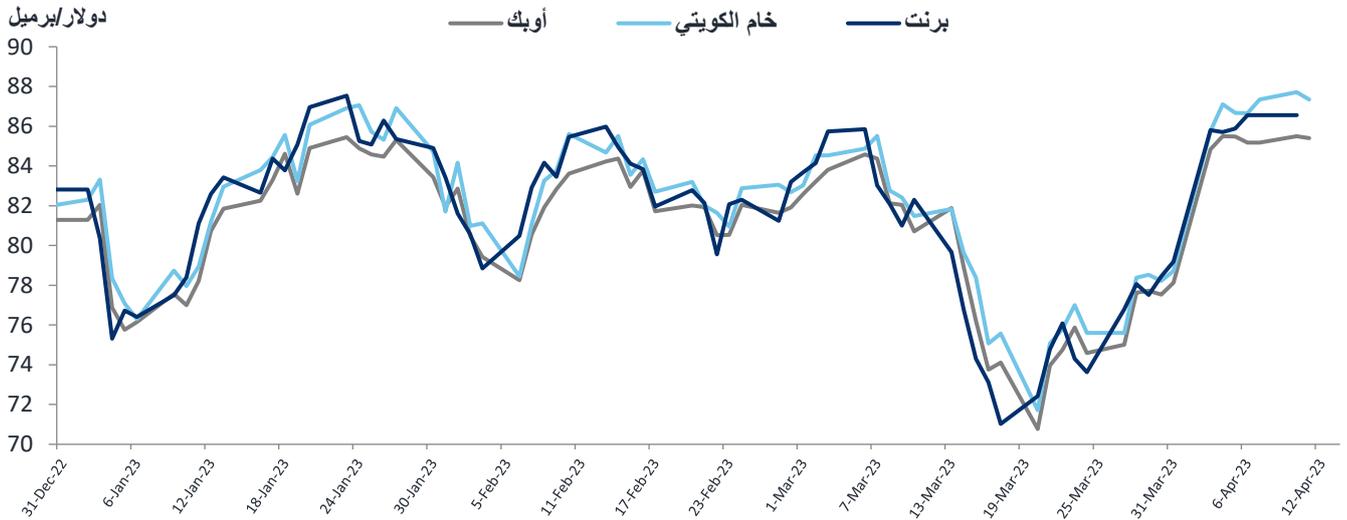
أبريل 2023

تقرير إنفست كامكو حول أداء أسواق النفط العالمية

أسعار النفط عند أعلى مستوياتها في 5 أشهر على خلفية خفض حصص الإنتاج والتوقعات لسوق أكثر صرامة...

ساهمت خطة خفض حصص الإنتاج المفاجئة التي أعلنت عنها الأوبك وحلفائها في بداية أبريل 2023 في تعزيز أسعار النفط التي كانت قد تراجعت الشهر الماضي إلى أدنى مستوياتها في 15 شهراً في أعقاب أزمة قطاع البنوك في الولايات المتحدة وعلى خلفية المخاوف الناجمة عن انتقال عدوى تلك الاضطرابات إلى مناطق أخرى وفئات الأصول المختلفة. وقد أدى دفع خفض حصص الإنتاج إلى دفع المشتريين الآسيويين إلى اقتناص الشحنات خوفاً من ارتفاع الأسعار في المدى القريب. وكشف تقرير صادر عن وكالة بلومبرج أن مصافي التكرير في اليابان والصين وتايلاند بدأت في اقتناص فرصة شراء شحنات النفط الفورية تحميل شهر يونيو 2023 بوتيرة سريعة.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وظلت المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على أسواق النفط متباينة، حيث يتوقع الآن أن يكون النمو العالمي أبطأ مما كان متوقعاً في السابق، بينما قد تتوقف موجة رفع أسعار الفائدة في الوقت الحالي نتيجة لاعتدال معدلات التضخم. وسلط محضر الاجتماع الأخير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الضوء على مخاطر أزمة قطاع البنوك وتأثيرها على الاقتصاد وبالتالي الطلب على النفط. كما أعطت أحدث بيانات التضخم من الولايات المتحدة إشارات متضاربة مع ارتفاع التضخم الأساسي وانخفاض المؤشر الكلي على أساس سنوي إلى أدنى المستويات المسجلة منذ أبريل 2021. إلا أن توقعات الإجماع تشير الآن إلى رفع أسعار الفائدة بوتيرة أقل حدة هذا العام، هذا إلى جانب التفاؤل بأن الولايات المتحدة ستكون على وشك إنهاء دورة رفع أسعار الفائدة، بل والبدء في خفضها بنهاية العام الحالي. وبالانتقال إلى أوروبا، صرح أحد أعضاء البنك المركزي الأوروبي إن البنك قد انتهى من معظم زيادات أسعار الفائدة.

وعلى صعيد الطلب، ظلت الصين هي النقطة المضيئة في سوق النفط حيث أظهرت أحدث البيانات تحسن الطلب بوتيرة قوية على الرغم من وجود بعض التحفظات. إذ ارتفعت واردات الصين من النفط في مارس 2023 بنسبة 22.5 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى نحو 12.3 مليون برميل يومياً، فيما يعد أعلى مستوى منذ يونيو 2020. إلا أن ذلك النمو يعزى إلى تزايد عمليات

تشغيل المصافي التي تستهدف الاستفادة من ارتفاع الطلب على تصدير المنتجات المكررة والتي سجلت نمواً خلال الشهر. وما يزال الطلب المحلي في الصين ضعيفاً حيث كشفت أحدث تقارير التضخم عن ارتفاع الأسعار بأبطأ وتيرة منذ سبتمبر 2021.

وظل الطلب على البنزين قوياً في الولايات المتحدة مع ارتفاع الاستهلاك إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ ديسمبر 2021 في مارس 2023. ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى حالة الطقس الأكثر دفئاً من المعتاد، الأمر الذي أدى إلى زيادة حركة التنقل. ووفقاً لوكالة بلومبرج، أدى انخفاض أسعار البنزين بنسبة 12 في المائة على أساس سنوي إلى زيادة الاستهلاك.

أما على صعيد العرض، تراجع إنتاج الأوبك هامشياً في مارس 2023، وفقاً لبيانات وكالة بلومبرج. إذ بلغ إجمالي الإنتاج 29.16 مليون برميل يومياً فيما يعزى بصفة رئيسية إلى الانخفاض الحاد لإنتاج أنجولا والانخفاضات الهامشية التي شهدتها إنتاج كلا من العراق والسعودية. وقابل تلك الانخفاضات ارتفاع الإنتاج بصفة رئيسية من قبل نيجيريا. من جهة أخرى، ارتفع إنتاج النفط في الولايات المتحدة خلال الأسبوع المنتهي في 7 أبريل 2023، مسجلاً زيادة قدرها 100 ألف برميل يومياً ليصل إلى 12.3 مليون برميل يومياً، بعد أن ظل ثابتاً خلال الأسبوع السابق. ويعكس ثبات إنتاج النفط الأمريكي الاتجاه الهبوطي لعدد منصات حفر النفط والتي تراجع عددها إلى أقل من مستوى 600 منصة حفر خلال نفس الأسبوع.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

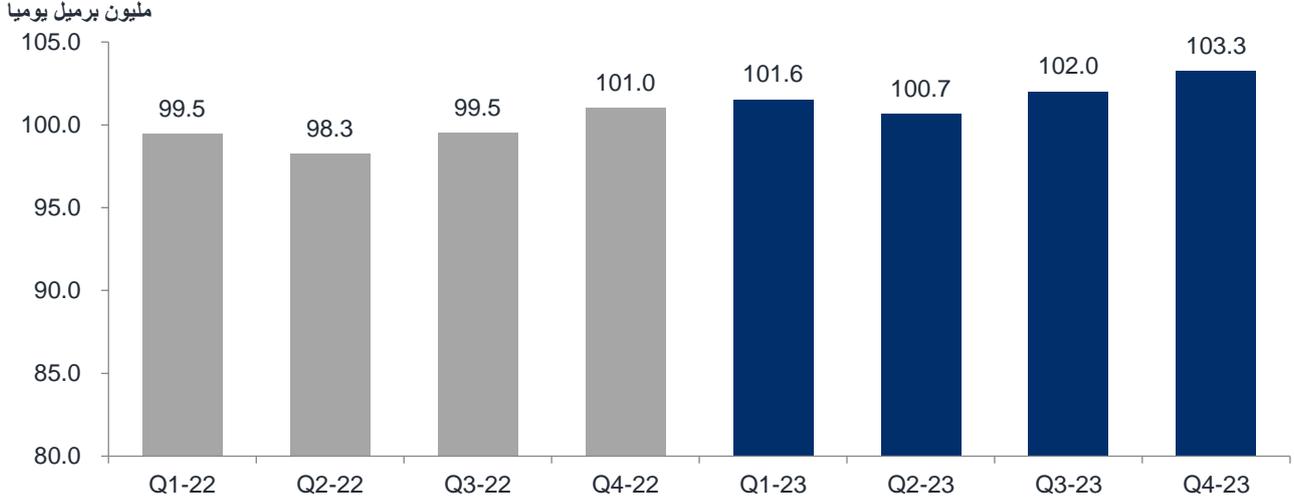
اتخذت أسعار النفط مساراً تصاعدياً إلى حد كبير بعد أن وصلت إلى أدنى مستوياتها خلال الأسبوع الثالث من مارس 2023، وذلك بعد التقليل من المخاوف المتعلقة بأزمة المصارف الأخيرة في الولايات المتحدة. وظلت الأسعار فوق مستوى 80 دولار أمريكي للبرميل في أبريل 2023 بعد إعلان الأوبك وحلفائها عن تعميق خفض حصص الإنتاج حتى نهاية العام. وحذرت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري الأخير من أن الأسعار قد تواصل ارتفاعها إذا تم تطبيق تلك التخفيضات، مما قد ينتج عنه شح امدادات أسواق النفط خلال النصف الثاني من العام 2023 وسط تصاعد حالة عدم اليقين الاقتصادي.

وتراجع متوسط أسعار النفط على نطاق واسع للمرة الأولى منذ ثلاثة أشهر. إذ انخفض سعر سلة نفط الأوبك إلى ما دون مستوى 80 دولار أمريكي للبرميل ووصل في المتوسط إلى 78.45 دولار أمريكي للبرميل في مارس 2023، بتراجع بلغت نسبته 4.2 في المائة. من جهة أخرى، تراجع سعر النفط الكويتي هامشياً بنسبة 4.0 في المائة ليصل في المتوسط إلى 79.86 دولار أمريكي للبرميل، بينما شهد سعر مزيج خام برنت تراجعاً حاداً بنسبة 5.1 في المائة ليصل إلى 78.3 دولار أمريكي للبرميل في المتوسط.

الطلب العالمي على النفط

أبقت منظمة الأوبك على تقديرات الطلب العالمي على النفط للعام 2022 دون تغيير بنمو قدره 2.5 مليون برميل يومياً ليصل معدل الطلب في المتوسط إلى 99.6 مليون برميل يومياً خلال العام. إلا أنه كانت هناك مراجعات على مستوى كل دولة على حدة بما يعكس البيانات المتاحة. حيث قامت الأوبك بخفض توقعات الطلب على النفط للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الرابع من العام 2022، وهو الأمر الذي قابله رفع توقعات الطلب للدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وشمل ذلك ارتفاع تقديرات الطلب لأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وروسيا.

الطلب العالمي على النفط - 2022/2023 - (مليون برميل يوميا)



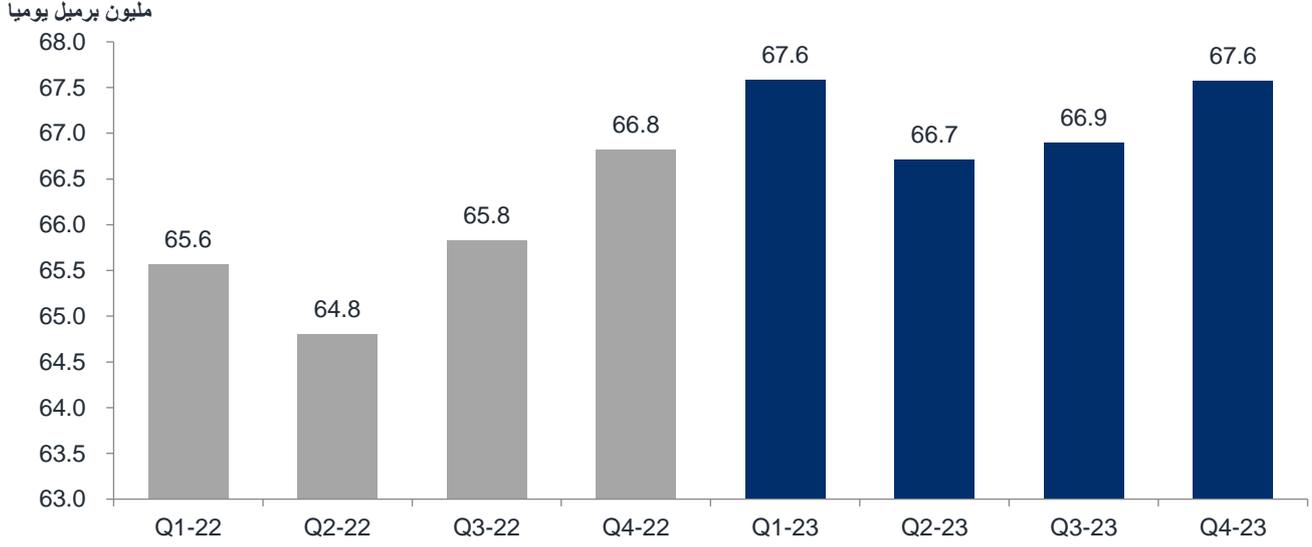
المصدر: أوبك

وبالنسبة للعام 2023، تم الإبقاء أيضاً على توقعات نمو الطلب العالمي على النفط دون تغيير عند مستوى 2.3 مليون برميل يوميا ليصل في المتوسط إلى 101.89 مليون برميل يوميا، وذلك على الرغم من تعديل البيانات الأساسية على مستوى كل دولة على حدة. كما تم خفض البيانات الفصلية للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما يعكس بيانات الربع الأول من العام 2023 بالإضافة إلى الانخفاض المتوقع في النشاط الاقتصادي للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أمريكا وأوروبا. وقد قابل ذلك مراجعة تصاعدية لتوقعات الطلب من قبل الصين، إلى جانب كل من الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأوروبا الأخرى. وسلط تقرير الأوبك الضوء على تزايد الطلب بوتيرة أقوى من المتوقع على مستوى الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال أول شهرين من العام، مما أدى إلى رفع التوقعات.

العرض من خارج الأوبك

تراجع الإنتاج العالمي من السوائل النفطية خلال مارس 2023 بعد ان شهد نمواً خلال أول شهرين من العام. ووفقاً للبيانات الأولية، انخفضت الامدادات النفطية العالمية بمقدار 0.2 مليون برميل يوميا لتصل في المتوسط إلى 101.9 مليون برميل يوميا. ويعزى هذا الانخفاض خلال الشهر إلى تقليص إنتاج كلا من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالأوبك. وانخفض إنتاج السوائل النفطية من خارج الأوبك (بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي) بمقدار 0.1 مليون برميل يوميا في مارس 2023 ليصل في المتوسط إلى 73.2 مليون برميل يوميا على خلفية انخفاض إنتاج روسيا الذي عوضه تزايد إنتاج الدول الأوروبية الآسيوية الأخرى والدول الأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما شهد إنتاج الأوبك انخفاضاً مماثلاً، مما أدى إلى وصول حصتها السوقية إلى نسبة 28.8 في المائة.

الإنتاج النفطي للدول غير الأعضاء في أوبك - 2022/2023 - (مليون برميل يومياً)



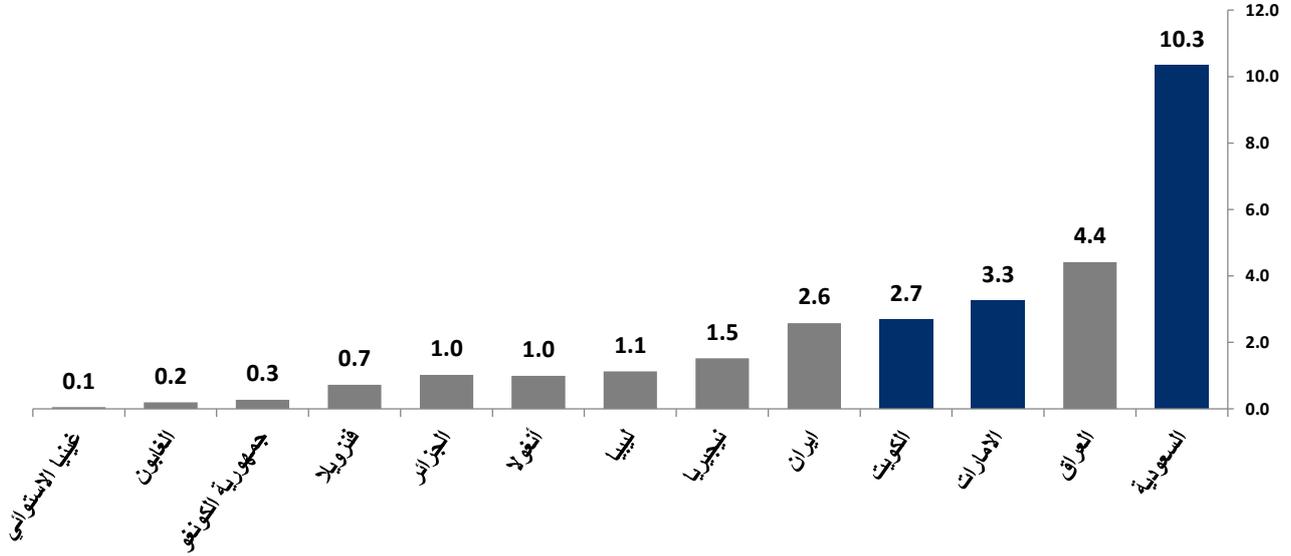
المصدر: أوبك

وظلت تقديرات نمو إمدادات السوائل النفطية من خارج الأوبك للعام 2022 دون تغيير عند مستوى 1.9 مليون برميل يومياً ليصل المتوسط إلى 65.76 مليون برميل يومياً. كما تم الإبقاء على توقعات العام 2023 دون تغيير على نطاق واسع، بنمو يصل إلى 1.4 مليون برميل يومياً ليصل في المتوسط إلى 67.2 مليون برميل يومياً على الرغم من إجراء تعديلات هامشية وخفض توقعات الإمدادات من الدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول الأوروبية الآسيوية الأخرى، وهو الأمر الذي قابله إلى حد كبير رفع توقعات نمو امدادات السوائل النفطية من أمريكا اللاتينية والصين. ووفقاً للتقرير، تم رفع توقعات معدلات الإنتاج في البرازيل (+45 ألف برميل يومياً) والصين (+37 ألف برميل يومياً) والمكسيك (+29 ألف برميل يومياً) وهو الأمر الذي قابله خفض التوقعات الخاصة بكازاخستان (-44 ألف برميل يومياً) والولايات المتحدة (-31 ألف برميل يومياً) وعمان (-27 ألف برميل يومياً) والنرويج (-20 ألف برميل يومياً). وعكست المراجعة الخاصة بالولايات المتحدة تراجع وتيرة أنشطة الحفر وإنجاز الأعمال بوتيرة أقل من المتوقع في الربع الأول من العام 2023 بينما تم خفض البيانات الخاصة بالنرويج بسبب استمرار ضعف الأداء في منطقة بحر الشمال خلال الربع الأول من العام 2023.

انتاج الأوبك من النفط الخام

تراجع إنتاج الأوبك من النفط مرة أخرى في مارس 2023 بعد أن شهد نمواً هامشياً الشهر السابق. إذ بلغ متوسط الإنتاج 29.16 مليون برميل يومياً في مارس 2023 بعد انخفاضه بمقدار 0.8 مليون برميل يومياً، وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج، في ظل تباين الاتجاهات عبر مختلف المنتجين التابعين للمجموعة. كما كشفت مصادر الأوبك الثانوية عن انخفاض مماثل للإنتاج خلال الشهر (-86 ألف برميل يومياً) ليبلغ متوسط الإنتاج 28.8 مليون برميل يومياً. ويعكس تراجع الإنتاج خلال الشهر بصفة رئيسية انخفاضاً حاداً لإنتاج أنجولا بسبب صيانة حقل نفط داليا بالإضافة إلى برنامج تصدير صغير نسبياً خلال الشهر. وساهم الانخفاض الهامشي في العراق وغينيا الاستوائية في تعميق تراجع إنتاج المجموعة خلال الشهر. وأظهرت بيانات الأوبك زيادة إنتاج السعودية بمقدار 44 ألف برميل يومياً وتراجع إنتاج نيجيريا. ووفقاً لوكالة رويترز، أدى التراجع الحالي إلى زيادة معدل امتثال الأوبك وحلفائها بالتخفيضات التي تعهدت بها خلال مارس 2023 إلى 173 في المائة مقابل 169 في المائة في فبراير 2023.

حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر مارس 2023 - (مليون برميل يومياً)



المصدر: بلومبرج

ويعكس انخفاض الإنتاج في العراق بصفة رئيسية الخلاف القانوني بين حكومتي كردستان وبغداد. وأدى ذلك إلى قيام عدد من الشركات في إقليم كردستان بوقف أو قطع الإنتاج في مارس 2023. إلا أنه تم استئناف الإنتاج بكامل طاقته في حقل الحصيرة النفطي ببداية أبريل 2023 بعد اتفاق بين كردستان والعراق على استئناف تصدير النفط عبر خط الأنابيب العراقي التركي وميناء جيهان على البحر الأبيض المتوسط.

وظلت البيانات الخاصة بنيجيريا مختلطة، حيث كشفت بيانات وكالة بلومبرج عن نمو جيد قدره 80 ألف برميل يومياً، بينما أظهرت مصادر الأوبك الثانوية انخفاضاً هامشياً. وأوضحت تقارير صادرة عن الصحيفة النيجيرية "TheCable.ng" نقلاً عن هيئة تنظيم النفط النيجيرية انخفاض إنتاج النفط إلى 1.268 مليون برميل يومياً خلال الشهر. وبإضافة المكتفات، ذكر التقرير أن إنتاج النفط بلغ 1.517 مليون برميل يومياً في مارس 2023.

المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويفرروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وأرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغييراً ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محددة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. إن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصبح بحوزته هذا التقرير أن يطلع على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقييد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغيرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات الممكنة وغير الممكنة توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبية، وأسعار التأخير وأسعار النفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد-البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أن أو تشيّد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبيعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستنتج واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.

KAMCO INVEST

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامّة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست